

**صيغ وبدائل تمويل التعليم الممكنة والمحتملة في ضوء رؤية المملكة
٢٠٣٠م وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية.**

إعداد

الباحث: عبد الرحمن عبد الله الراشدي

٢٠١٨م

صيف وبدائل تمويل التعليم الممكنة والمحتملة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية

مستخلص البحث

إعداد الباحث: عبد الرحمن عبد الله صالح الراشدي

هدفت الدراسة إلى التعرف على صيف وبدائل تمويل التعليم الممكنة والمحتملة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من أجل تعزيز التنمية، والتعرف على مفهوم تمويل التعليم، ومعرفة واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات التي تضمنتها الأدبيات والدراسات التي تناولت صيف وبدائل تمويل التعليم، وما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات حول موضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية مازال تحت مسؤولية الدولة بصورة أساسية، ومشاركة المجتمع والهيئات والمنظمات في حدود ضيقة، الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب ضاعفت من كلفة التعليم وارتفاعها، وأدى إلى زيادة الازدحام الطلابي داخل الفصول الدراسية وأثر على انخفاض كفاءة التعليم وجودته وقلة الإنتاجية، ووجود فجوة بين مستوى تحصيل الطلاب ونتائج اختبارات القدرات العامة، وعدم المواءمة بين المخرجات التعليمية والوظائف التي يوفرها سوق العمل، بالإضافة إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وتأثير التحديات والتغيرات العالمية والممارسات الحديثة في التعليم، وظهور التقنية الحديثة التي تتطلب مبالغ مالية كبيرة.

وقد أوصت الدراسة بعدد من المقترحات والتوصيات التي من الممكن أن تسهم في توفير بدائل ومصادر مناسبة لتنويع مصادر تمويل التعليم في المملكة، ومنها: إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية، وتطوير أنظمتها الإدارية والمالية وزيادة صلاحيات المسؤولين عنها؛ بما يسهل الإجراءات التي تساعد على إيجاد مصادر دخل إضافية مبتكرة وغير تقليدية، وتكثيف البرامج الإعلامية والخطط الموجهة للمجتمع للتعريف بمؤسسات التعليم ودورها في خدمة المجتمع من خلال الاستفادة من قنوات التواصل، والاستفادة من مواقع المؤسسات التعليمية مثل بعض المدارس والجامعات والكليات الواقعة على الشوارع الرئيسية من حيث استثمار أجزاء منها تجارياً، وتسمية بعض المؤسسات التعليمية بأسماء الداعمين كنوع من التشجيع لهم ورد الجميل، والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في إيجاد بدائل لتمويل التعليم وتكييفها مع إمكانات مؤسسات التعليم في المملكة، والاستفادة من قدرات الطلاب الموهوبين وابداعاتهم والتسويق لمنتجاتهم في المعارض الدولية والأسواق العالمية، والاستفادة من المردود المادي كدعم للمؤسسة الراعية للطلاب، والعمل على إنشاء مراكز للشراكات المجتمعية في مؤسسات التعليم وتفعيل الدور المجتمعي تجاه دعم وتمويل البرامج التعليمية، إجراء دراسات مستقبلية لمعرفة أثر بدائل التمويل الثانوية ومردودها على تمويل التعليم.

Possible and potential formulas and alternatives to funding education in the light of the Kingdom's Vision 2030 and the National Transformation Program 2020 to promote economic development.

By: Abdurhman Abdullah Saleh Alrashdi

The study aimed to identify possible and potential forms and alternatives for funding education in the light of the Kingdom's Vision 2030 and the National Transformation Program 2020 to promote development, to learn about the concept of financing education, and to know the reality of funding education in Saudi Arabia.

To achieve the study's objectives, the researcher used the Descriptive Analytical Method on the collection of information contained in the literature and studies on the formulas and alternatives to financing education, and the findings and recommendations of previous studies on the subject of the study.

The study found that funding for education in Saudi Arabia remains primarily under the government's responsibility and the involvement of society, agencies, and organizations is restricted. the dramatic increase in the number of students has doubled the cost of education and has led to increased student congestion within classrooms and affected the low efficiency, quality and low productivity of education, There is a gap between students' attainment level and general capacity test results education outputs and jobs provided by the labor market, In addition to increasing social demand for education, the impact of global challenges and changes and modern practices in education, and the emergence of modern technology that requires large sums of money.

The study recommended a number of proposals and recommendations that could contribute to provide suitable alternatives and sources to diversify education financing sources in the Kingdom, including: restructuring educational institutions, developing their administrative and financial systems and increasing the powers of those responsible for them, in a way that facilitates procedures that help find additional sources of income that are innovative and non-traditional. Additionally, intensifying media programs and community-oriented plans to introduce education institutions and their role in community service by taking advantage of communication channels. Furthermore, benefiting from educational institutions such as schools and universities located on the main streets by exploiting parts of them commercially, and naming some educational institutions after the names of supporters as a kind of encouragement and reciprocate. Moreover, benefiting from successful international experiences in finding alternatives to financing education and adapting them to the capabilities of educational institutions in the Kingdom. In addition, benefiting from the abilities and creativity of talented students, marketing their products in international exhibitions and global markets, and benefiting from part of the financial returns as support for the student's sponsoring institution. In addition to that, establishing centers for community partnerships in educational institutions and activating the societal role towards supporting and financing educational programs, and conducting future studies to find out the impact of secondary financing alternatives and their returns on financing education.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

شهد العصر الحديث تسارع وتطور في جميع المجالات ومنها المجال التعليمي والتربوي الذي تأثر بهذه التغيرات مثل الزيادة السكانية وزيادة الطلب على التعليم، وواكب هذا التطور زيادة في الإنفاق على التعليم من تجهيزات وتقنية وتدريب وبرامج تعليمية، مما أحدث الكثير من المشكلات وترتب على ذلك زيادة كلفة التعليم ، ولم تعد الحكومات بمقدورها تحمل أعباء الأنفاق على التعليم بمفردها خاصة في دول العالم النامية التي تواجه الكثير من العوائق والتحديات في الجوانب المالية، وأصبح لزاما على الحكومات البحث عن شركاء في دعم وتمويل التعليم.

وفي هذا الشأن بدأت المملكة العربية السعودية بشكل جاد بالبحث عن صيغ وبدائل تمويل للتعليم الممكنة والمحتملة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من أجل تعزيز التنمية، وتفعيل دور الشراكات المجتمعية في دعم التعليم وتحقيق أهداف الرؤية الطموحة، وحيث أن حكومة المملكة هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن دعم التعليم، فقد بلغ حجم تمويل التعليم للعام ٢٠١٨م ١٩٢ مليار ريال، بانخفاض عن العام السابق ٢٠١٧م الذي بلغ حجم الإنفاق فيه على التعليم ٢٠٠ مليار ريال (وزارة المالية، ٢٠١٨م)، وقد يعتبر التراجع في دعم في هذا العام مؤشرا على اعتماد وزارة التعليم على موارد أخرى للإنفاق على التعليم دون الاعتماد الكلي على حجم الإنفاق الحكومي الذي من الممكن أن يعزز من رؤية المملكة ويسهم في المشاركة على الإنفاق الحكومي، وبالتالي فإن رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)، تتضمن عدد من المستهدفات التي تسعى إلى تطوير التعليم بشكل شامل لجميع قطاعاته، وتأهيل الطلاب بمعارف ومهارات القرن الواحد والعشرين لمواكبة التحديات والمتغيرات العالمية، ودراسة الماضي بجميع جوانبه لتلافي أخطائه، والعمل على تشخيص الواقع الحالي للتعليم، لكي يتم تجاوز جميع المعوقات التي حدثت في الماضي، واستشراف المستقبل بجميع جوانبه عن طريق الدراسات والبحوث العلمية التي تعتمد على مؤشرات كمية وكمية ترتبط بالجوانب السكانية والاقتصادية والسياسية والثقافية التعليمية، ودراسة العلاقة فيما بينها من أجل الاستعداد للمستقبل (النصار، ١٩٩٧م)، والمتأمل الملاحظ لواقع الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية يجد أن التعليم يقدم بصورة مجانية لجميع مراحل التعليم العام والعالي، ومع الزيادة السكانية زاد الطلب الاجتماعي على التعليم، مما يحتاج إلى وضع خطط وتجهيزات وتقنية وتبعا لذلك لابد من الاهتمام بالإتقان والجودة والتطوير مما يتطلب إنفاق مالي كبير (الشهري، ٢٠١٨م) وبذلك فإن الإنفاق على التعليم يكلف الدولة فاتورة باهظة الثمن ويتعارض مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) التي تهتم بإيجاد بدائل ومصادر تمويل أخرى للتعليم بالإضافة إلى الدعم الحكومي ، وحيث أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ جاءت في الوقت الحاضر؛ لتطوير جميع المجالات، ومن أهمها التعليم حيث تسعى إلى تحقيق أعلى درجات التنافسية وبناء بلد يضاهاى الدول المتقدمة، ومواطن سعودي صالح قادر على الإنتاج، يستطيع أن يسهم في تقدم الحضارة البشرية من خلال إطلاق مشروعات وبرامج تنموية كبيرة في حجمها وأهدافها ، تؤدي إلى تطوير العملية التعليمية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات أبرزها التعلم للعمل: الذي يشمل الاهتمام بالاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد الطلاب بالمهارات والخبرات والمعارف اللازمة والمناسبة للوظائف في المستقبل. والقدرة على المواءمة بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل، والعمل على سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة،

وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. ويستهدف أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام (٢٠٣٠م)، وإعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات العليا، وتحقيق الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين على النطاق المحلي والدولي، وإيجاد المنصات التقنية التي تعنى بالموارد البشرية في جميع القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل. وتعتبر رؤية المملكة الطموحة المسار المشرق لتطوير جميع الجوانب والمجالات في المملكة العربية السعودية، ومنها تطوير التعليم من جميع النواحي وخصوصاً من الناحية الاقتصادية التي تؤدي إيجاد بدائل للإنفاق على التعليم وأن يكون له عوائد اقتصادية من خلال الاستثمار في العنصر البشري بالدرجة الأولى لأنه يمثل رأس المال الحقيقي، وبذلك فإن الإنفاق على التعليم لا يعني الحصول على الموارد فقط بل يتعدى ذلك للتخطيط والإدارة الفاعلة وتوجيه هذه الموارد لإنفاقها على البرامج والأنشطة التي تراعي الجودة والنوعية ، وفي ضوء ذلك أشارت دراسة نبوي(٢٠١٧م) إلى أن الاطلاع على تجارب الدول الناجحة في تمويل التعليم مهم جداً للاستفادة من تجاربهم ، وعلى سبيل المثال، تعرضت الدول الأوروبية في عام ٢٠٠٨م لأزمة اقتصادية مما أثر ذلك في التقليل في الإنفاق على التعليم مع الاهتمام بالعائد، ونتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، اهتمت هذه الدول بالاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب واكسابه المهارات والخبرات اللازمة ، مما ساهم في النمو الاقتصادي وتكافؤ الفرص بين جميع شرائح المجتمع كل على حسب قدراته وإمكاناته.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تحديد صيغ وبدائل تمويل التعليم الممكنة والمحتملة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

اهتمت المملكة العربية السعودية بالتوسع في التعليم في جميع مراحله العام والعالى حيث انتشرت المدارس والجامعات والكليات في جميع أرجاء الوطن ولم تخلوا قرية أو هجرة من وجود المدارس حيث بلغ عدد المدارس ٣٠٦٢٥ مدرسة وفقاً لإحصاءات الهيئة العامة للإحصاء لعام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، وبلغ عدد الجامعات ٢٨ جامعة وفقاً لإحصاءات وزارة التعليم لعام ١٤٣٩/١٤٤٠هـ ، ومع كل هذا التوسع والانتشار الكبير للمؤسسات التعليمية، تحرص الدولة على مجانية التعليم، وتتفق عليه مبالغ طائلة، ونظراً لوجود تحديات كبيرة تواجه الإنفاق على التعليم، منها الزيادة السكانية وزيادة عدد الطلاب في سن المدرسة وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، والحاجة إلى تجهيزات وتقنيات تعليمية، والسعي نحو تحقيق الجودة والتميز ومواكبة التغيرات العالمية في مجال التعليم، ومواءمة المخرجات التعليمية مع سوق احتياجات ومتطلبات العمل، وحدث تغيير كبير في الهياكل التنظيمية وتطورها، والعجز في موازنة تمويل التعليم بصفة عامة ، وضعف المشاركة المجتمعية والشعبية في التمويل والإنفاق على التعليم وتحمل الدولة بمفردها هذه الفاتورة الكبيرة للإنفاق على التعليم، كل ذلك أدى إلى بحث المملكة العربية السعودية عن مصادر وبدائل لتمويل التعليم على غرار الدعم الحكومي، ومن هنا بدأ الاطلاع على التوجهات العالمية في تمويل التعليم والإنفاق عليه، والبحث عن تجارب

الآخرين الناجحة في إيجاد مصادر وبدائل وصيغ لتمويل التعليم (الجميعي ، ٢٠١٥م) ، وبالتالي فإن التعليم يحتاج لتقويم دائم ومستمر وتشخيص لواقعه بغرض الكشف عن المعوقات والتحديات التي تواجهه، وإيجاد البدائل التي تسهم في القضاء على هذه المعوقات والصعوبات، وقد أشارت عدد من الدراسات والبحوث إلى أن التعليم في المملكة العربية السعودية، يعتمد على إنفاق الدولة بالدرجة الأولى ومنها دراسة الحربي (٢٠١٥م) التي نتج عنها أن تمويل الجامعات يعتمد بالدرجة الأولى على الإنفاق الحكومي حيث بلغت نسبته ٩٨٪، ويعد ذلك غير كافٍ لاحتياجات ومتطلبات المؤسسات التعليمية، ومن الممكن أن يعود ذلك إلى سيطرة الإدارة التقليدية التي تحرص على البيروقراطية والمركزية وعدم الاستقلالية، مع وجود بعض القيود الإدارية والمالية مما سبب عدم قدرة المؤسسات التعليمية على تطوير مواردها، وتحسين كفاءتها في الإنفاق، وبالرغم من الارتفاع الكبير في ميزانيات تمويل التعليم، التي تقدمها الدولة، إلا أنها لاتزال غير قادرة على مواجهة رغبات المجتمعات والاقبال بصورة كبيرة على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، مما يضع الدولة أمام الكثير من التحديات التعليمية، ويتفق الكثير من العلماء المتخصصين في مجال التربية والاقتصاد على وجود أزمات مالية بالغة الخطورة على المؤسسات التعليمية، ومن الضروري مجابتهها واتخاذ كافة التدابير اللازمة التي تحول دون ظهورها في المستقبل، وقد بينت دراسة مخلص (٢٠١٧م) أن هناك قصور في خفض تكلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وطرق وبدائل التمويل والصرف من الميزانية المخصصة للمؤسسات التعليمية، وأوصت دراسة المنقاش (٢٠١٧م) بضرورة التوعية للمجتمع السعودي وخاصة المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة نحو الاتجاه للاستثمار في مجال التعليم، وزيادة العمل على عقد الشراكات المجتمعية، ونتجت عن دراسة صبيح (٢٠٠٥م) أن مصادر تمويل التعليم تتفاوت بين الضعيفة والمتوسطة من حيث التبرعات والدعم المالي، وفي ذات السياق كان من أبرز نتائج دراسة أحمد (٢٠١٥م) أن تمويل التعليم العالي الحكومي لا يفي بمتطلبات الجامعات ويؤثر على أدائها لمهامها في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة.

وفي ضوء ما تقدم ونظرا لوجود هذه التحديات الراهنة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أدت إلى ارتفاع كلفة الإنفاق على التعليم، سعت المملكة العربية السعودية جاهدة لإيجاد بدائل وصيغ إضافية للإنفاق على التعليم وعدم الاعتماد الكلي على الإنفاق الحكومي بالدرجة الأولى، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه رؤية المملكة ٢٠٣٠ والقضاء على الهدر المالي وإيجاد صيغ وبدائل مختلفة للإنفاق على التعليم وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وعليه فقد تولدت لدى الباحث الرغبة والوقوف على دراسة صيغ وبدائل تمويل التعليم الممكنة والمحتملة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية.

وقد تحددت المشكلة في السؤال الرئيس التالي:

ما صيغ وبدائل تمويل التعليم الممكنة والمحتملة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم تمويل التعليم؟
- ما واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

- ١- التعرف على صيغ وبدائل تمويل التعليم الممكنة والمحتملة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من أجل تعزيز التنمية.
- ٢- التعرف على مفهوم تمويل التعليم.
- ٣- معرفة واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في التالي:

- ١- يعد تمويل التعليم من القضايا الملحة التي تشغل المهتمين بالتعليم، ويؤدي القصور فيه إلى حرمان الطلاب من التعليم، وضعف جودته بما يؤثر على المخرجات التعليمية.
- ٢- إلقاء الضوء على واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.
- ٣- قلة الدراسات التي تناولت صيغ وبدائل تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.
- ٤- ارتبطت الدراسة بالهدف الثاني عشر لوزارة التعليم الذي ينص على " تنويع مصادر تمويل التعليم والاستثمار فيه " (وزارة التعليم، ٢٠١٧م).
- ٥- إلقاء الضوء على دور رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ في البحث عن صيغ وبدائل غير تقليدية لتمويل التعليم من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت حدود الدراسة الحالية على تحديد صيغ وبدائل مقترحة للإففاق على التعليم في ضوء رؤية المملكة (٢٠٣٠) وبرنامج التحول الوطني (٢٠٢٠).

الحدود الزمانية: تم تطبيق البحث خلال الفصل الدراسي الأول من العام ٢٠١٧/٢٠١٨م

مصطلحات الدراسة:

- ١- تمويل التعليم: عرفه العجمي (٢٠٠٧م) بأنه عبارة المخصصات المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة، ويعرف خلف (٢٠٠٧م) التمويل بأنه عبارة عن رأس مال معين لتحقيق نتيجة محددة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافة كل على حدة أو مجتمعة، ويعرف الباحث تمويل التعليم إجرائياً: بأنه الدعم المالي المخصص من الدولة لجميع المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى المشاركة المجتمعية، وصرفها على البرامج التعليمية وفق آليات محددة، مع وجود إجراءات تنظيمية رقابية ومحاسبية، تسهم في تحقيق الأهداف والغايات التعليمية.

٢- صيغ وبدائل تمويل التعليم: يعرفها الباحث بأنها الأساليب والحلول المبتكرة للتنوع في مصادر تمويل المؤسسات التعليمية وفق معايير محددة تراعي الجودة والتميز ، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي.

٣- رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) : هي رؤية طموحة ، ويقصد بها خطة ما بعد النفط تم الإعلان عنها في (٢٥ أبريل ٢٠١٦م) نظمها مجلس التنمية الاقتصادية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، وترتكز على أن المملكة العربية السعودية هي العمق العربي والإسلامي، حيث تشكل القوة الاستثمارية الرائدة ومحور الربط للقارات الثلاث، آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتهدف إلى إيجاد مجتمع حيوي ذو قيمة راسخة وبيئته عامرة وبنائه متين، واقتصاد فاعل ومثمر يسهم في تحقيق البيئة التنافسية الجاذبة، ووطن طموح ذو حكومة فاعلة ومواطنة مسؤولة (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠). ويعرفها الباحث: بأنها الخطة الإستراتيجية الشاملة التي صممتها قيادة المملكة العربية السعودية لتنمية جميع المجالات وفق برامج للتحويل الوطني التي تشمل المستهدفات الوطنية التي تسهم في التطور والتقدم على كافة الأصعدة، وتعزز من استدامة الموارد الاقتصادية.

٤- برنامج التحول الوطني (٢٠٢٠): هو أحد خطط البرامج التنفيذية التي انبثقت من رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) وهي عبارة عن خطة خمسية بدأت في الانطلاق في عام ٢٠١٦م، قام بتنظيمها مجلس التنمية الاقتصادية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، وتهدف إلى الإعداد الشامل للأجهزة الحكومية المشاركة في البرنامج لأداء دورها المناط بها من خلال وضع أهدافها المرحلية التي ترغب الوصول إليها وتحقيقها مع حلول عام (٢٠٢٠) كجزء من الأهداف المرحلية للرؤية ، وتحديد مبادراتها وربطها بمؤشرات قياس الأداء. ويعرفها الباحث: بأنها خطة مرحلية مرنة مشتركة بين جميع الجهات الحكومية، بدأت في العام ٢٠١٦م، وتهدف إلى تأسيس البنية التحتية وتحسين العمل الحكومي، وتطوير أدائه بناء على مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) التي تحدد الأولويات الوطنية، وتساعد على تقييم الأداء بصورة دورية، وتنتهي هذه المرحلة مع نهاية عام (٢٠٢٠م).

٥- التنمية الاقتصادية: أشار بوب (٢٠١٥م) إلى أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تسهم في ارتفاع الدخل القومي للحكومات في فترة زمنية محددة، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد. ويعرفها الباحث: بأنها التطور والتقدم للأفضل عن طريق الاستثمار الأمثل لكافة الموارد، بما يحقق الدخل القومي للدولة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

نظراً للتطور المتسارع في جميع المجالات وعلى رأسها المجال التعليمي الذي يعد مؤشر أساسي في عملية التطور والتقدم في الدول، ومما لا شك فيه أن التعليم يتعرض للكثير من التحديات ومنها كيفية الإنفاق على التعليم في ظل التحديات المختلفة التي تشمل التجهيزات والتقنيات التعليمية وأساليب التعليم الحديثة، وإعداد الطلاب القادرين على التكيف مع هذه المتغيرات بما يحقق العوائد التعليمية، وزيادة الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، كل ذلك يحتاج إلى نفقات ومخصصات مالية مرتفعة، تواجهها الكثير من التحديات، حيث لم يعد بمقدور الحكومات على تحمل فاتورة الإنفاق على التعليم بمفردها (الحري ، ٢٠١٥م) ، وتعتبر المملكة العربية السعودية ضمن دول العالم النامية التي تتفق على التعليم بشكل أحادي، مع ضعف التشاركية من الجهات الأخرى في الإنفاق، وبالتالي تتعرض لكثير من التحديات سواء في ارتفاع كلفة الطالب، أو التجهيزات المدرسية، أو مستوى جودة التعليم أو الضعف في مخرجات التعليم، وعدم مواءمتها مع متطلبات سوق العمل ، حيث بدأت المملكة العربية السعودية بجدية عبر عدد من البرامج والخطط الاستراتيجية، للبحث عن مصادر تمويل أخرى للإنفاق على التعليم وتشجيع القطاع الخاص الربحي وغير الربحي على المشاركة في دعم التعليم .

أنواع تمويل التعليم:

يشكل تمويل التعليم جانب كبير في الخطط الاقتصادية على مستوى الدولة، لذا تسعى إلى توفير المخصصات المالي الحكومية أو عن طريق الدعم المجتمعي.

وتنقسم أنواع تمويل التعليم إلى ثلاثة أقسام: كما أشارت إليها عدد من الدراسات منها دراسة أحمد (٢٠١٥م)، ودراسة الحري (٢٠١٥م)، وهي كالتالي:

١- التمويل الحكومي: ويعتبر المصدر التقليدي للإنفاق على التعليم ويشمل جميع الملحقين بالتعليم النظامي، ويقدم بشكل مجاني لجميع أفراد المجتمع.

٢- التمويل الخاص: ويعتمد على قيام الطلاب بدفع رسوم للخدمات التعليمية التي يحصلون عليها، ويؤدي هذا النوع إلى جودة التعليم والتنافس بين المؤسسات التعليمية.

٣- التمويل المختلط: هو نظام مختلط بين الحكومي والخاص حيث أن الدولة تتكفل بجزء محدد من الرسوم ويتحمل الطلاب رسوم إضافية لبعض الخدمات التعليمية المقدمة لهم، ويتميز هذا النوع من التعليم بمتابعة وإشراف الحكومة اقتصادياً ولا تدعه عرضة للمتغيرات الاقتصادية.

وبالتالي يعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية ، ولكن مع وجود عدد من المتغيرات العالمية الحديثة في تطور المؤسسات التعليمية، وانفتاح رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م) التي من أهم أهدافها استثمار جميع الموارد والإمكانات المادية والبشرية، وبرنامج التحول الوطني (٢٠٢٠م) الذي يسعى إلى

رفع كفاءة وفاعلية القطاع التعليمي عن طريق خفض الهدر والكلفة وتحسين الأداء والجودة ومواءمة المخرجات التعليمية مع متطلبات سوق العمل ، وفي ضوء ما تقدم أشارت عدد من الدراسات مثل دراسة الحربي (٢٠١٥م)، ودراسة أحمد (٢٠١٥م)، ودراسة مخلص (٢٠١٧)، ودراسة سيف الدين (٢٠١٥م)، إلى إيجاد مصادر إضافية لتمويل التعليم وتقليل الأعباء الحكومية في الانفاق ومنها:

-**الشراكات المجتمعية:** وهي مساهمة القطاع الخاص من شركات ومؤسسات وهيئات وجمعيات وأفراد في دعم التعليم سواء بأموال نقدية أو عن طريق الدعم المادي.

- **التمويل الذاتي:** أن تصبح المؤسسات التعليمية ذات برامج إنتاجية، مثل الكراسي البحثية ومراكز البحوث العلمية ومراكز الاستشارات في المؤسسات التعليمية.

- **الوقف الخيري:** يعتبر من أهم مصادر التمويل التعليمي، وقد شرع الله سبحانه وتعالى الوقف لانتفاع المسلمين به، وتكون الأوقاف لدعم وتمويل الجهات الخيرية ومنها الانتفاع بريع الوقف وعوائده لتمويل التعليم.

- **الرسوم الدراسية:** هي عبارة عن رسوم دراسية تحصل عليها المؤسسات التعليمية من الطلاب مقابل تقديم الخدمات التعليمية.

- **الشركات الخاصة أو نظام الاقراض:** هي عبارة عن تقديم قروض للطلاب مقابل حصول هذه الشركات على أرباحها من الطلاب بعد تخرجهم والتحاقهم بالعمل الوظيفي.

- **المساعدات الدولية:** وهي عبارة عن الهبات والعطايا التي تقدمها بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الغنية، والمنظمات والهيئات مثل البنك الدولي ومنظمة اليونسكو للدول المحتاجة والفقيرة لتحقيق الأهداف التعليمية، وبحمد الله سبحانه وتعالى لا تحتاج المملكة العربية السعودية لمثل هذه الهبات والعطايا، إنما تقدم للدول الفقيرة التي ليس لديها دخل أساسي للإنفاق على التعليم.

النماذج الحديثة لصيغ تمويل التعليم

- **خصخصة التعليم:** يعد نظام خصخصة التعليم من الأنظمة الاقتصادية الحديثة التي تسعى لتقليل مسؤوليات الدولة تجاه المؤسسات التعليمية مما يساهم في استقلالها وتحررها الاقتصادي، وتعني الخصخصة دعم القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية الحكومية مع تحقيق عوائد اقتصادية وفق أهداف محددة، ومن صورها إصدار السندات المالية (مخلص، ٢٠١٧م).

- **الكوبونات التعليمية:** تعد الكوبونات التعليمية إحدى صيغ التعليم الجديدة ومن التجارب الناجحة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عبارة عن كوبونات مدفوعة تقدمها الحكومة لأولياء أمور الطلاب لتعليم أبنائهم باختيارهم (زمان، ٢٠١٤م).

- **القروض الطلابية:** حيث أشارت دراسة مخلص (٢٠١٧) إلى التجربة الامريكية في صيغ وبدائل الإنفاق على التعليم عن طريق اقراض الطلاب، تعتبر من التجارب الحديثة في بدائل تمويل التعليم ويكون بطريقة مباشرة لإقراض الطلاب أو إقراض آبائهم، أو عن طريق القروض التجارية، والقروض المرتبطة بمستوى دخل الأفراد.
- **الجامعات المنتجة:** بحيث تمتلك الجامعة مراكز للإنتاج، مما يتيح للجامعة توظيف العلوم الحديثة في العلوم التطبيقية، لتستفيد الجامعات ماديا وعلميا.
- **السندات التعليمية:** تعتبر السندات التعليمية من الصيغ الحديثة في مشاركة الكلفة التعليمية ومن التجارب الرائدة في إنجلترا وهي شبيهة بالكوبونات التعليمية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكون عن طريق بيع الخدمات التعليمية لأولياء أمور الطلاب مقابل التحاق أبنائهم بالتعليم (مخلص، ٢٠١٧م).

ثانيا الدراسات السابقة:

انسجاما مع طبيعة الدراسة الحالية تم عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية وهي صيغ وبدائل الإنفاق على التعليم، رتبت من الأقدم إلى الأحدث.

هدفت دراسة الحفظي (٢٠٠٤م): إلى التعرف على أهم المشكلات التي أثرت على مسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية وإيجاد الحلول المقترحة لهذه المشكلات، وقد استنتجت الدراسة ملامح الرؤية المستقبلية للتعليم العالي بالمملكة، وحيث أنه من الضروري أن تحرص الدولة على التوازن الاقتصادي، ويكون تدخلها بصورة غير مباشر، وأن يستفاد منها في الجانب الاقتصادي كقاعدة عامة، تسهم في التوسع في استحداث مؤسسات التعليم الخاصة مع وضع معايير تؤكد على جودتها وتضمن عدم تحولها إلى مؤسسات تجارية وربحية، بالإضافة إلى إنشاء الجامعات الإلكترونية المعتمدة على عن بعد، وغرس ثقافة التعلم الذاتي الذي يقلل من كلفة المتعلم.

وهدف Charles (٢٠٠٨م): إلى معرفة طرق تحسين الأداء في مؤسسات التعليم العالي في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق توفير مخصصات مالية للبناء والصيانة والتجديد وتوفير المعامل اللازمة عن طريق الاعتماد على التبرعات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والملاحظة والمقابلات والتحليل.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية تحسن وضعها ماليا، وحققت مستوى عالي في الأداء، من خلال توفير مصادر تمويل إضافية مما أسهم في تحقيق الأهداف التعليمية.

وسعت دراسة Jonson (٢٠١٢م): إلى التعرف على الآثار الناتجة عن نقص المخصصات لجامعتي كاليفورنيا الخاصة، وكاليفورنيا الحكومية، فيما يتعلق بمعدلات قبول الطلاب.

حيث توصلت الدراسة إلى التراجع في نسبة الالتحاق بالجامعتين، بسبب التراجع في الدعم المالي للجامعتين.

وقد أوصت الدراسة إلى زيادة القروض الطلابية، ويتم تحصيلها من الطلاب بعد تخرجهم والتحاقهم بسوق العمل، ويتم تمويل الجامعات الحكومية على أساس نتائج تحصيل الطلاب.

كما سعت دراسة زمان (٢٠١٤م) : إلى التعرف إلى صيغ وبدائل تمويل التعليم بالكوبونات التعليمية من خلال تتبع منطلقاتها النظرية ومحدداتها العلمية، وتحليل التجارب والممارسات الدولية في تطبيقها ، وتطوير صيغة جديدة ومقترحة لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، ونتج عن الدراسة أن صيغة الكوبونات التعليمية تؤكد على أهمية استمرار دعم الدولة للتعليم العالي ومؤسساته، ويساعد التطبيق الصحيح لهذه الصيغة إعادة النظر في هياكل التعليم العالي التقليدي تجاه التحديث والتطوير، وقد أوصت الدراسة بضرورة استفادة المؤسسات التعليمية من عوائد الكوبونات بحيث يكون ذلك محفزاً لزيادة طاقتها الاستيعابية ورفع مستوى جودتها.

وهدفت دراسة الجميعي (٢٠١٥م): التي تهدف إلى التعرف على مصادر التمويل في المملكة العربية السعودية ، وأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم ، والتعرف على النموذج البريطاني في تمويل التعليم، وقد أوصت الدراسة ببقاء الدولة مسؤولة عن تمويل التعليم مع تنويع مصادر التمويل عن طريق القطاع الخاص والشركات المجتمعية ، والاعتراف بالدور المكمل للتعليم عن طريق التعليم المفتوح والتعليم عن بعد واعتماد هذه المؤسسات التعليمية، والتأكيد على أن التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة ووضع نظام متطور على تحفيز الجامعات للبحث عن مصادر تمويلها ، وإشراك رجال الأعمال وأعضاء المؤسسات الخاصة في مجالس وعضويات الجامعات ، وضع التشريعات والسياسات المناسبة من الدولة التي تسهل تبني التوسع في قاعد الموارد المكمل للتمويل الجامعي وسهولة التصرف فيها.

وأجرى سيف الدين دراسة (٢٠١٥م): هدفت إلى توضيح مدى تجارب وإسهامات بعض الدول في حل مشكلات تمويل التعليم، وكيفية الاستفادة من هذه التجارب في الحاضر والمستقبل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية تشجيع الوقف الخيري على تمويل المؤسسات التعليمية ، والاستفادة من فائض أموال التأمينات والمعاشات في تمويل المؤسسات التعليمية ، وتبني الدولة فكرة السندات التعليمية عن طريق مساعدة الطلاب غير القادرين وإرجاعها عند الحصول على وظيفة بعد التخرج، مع إلزام الشركات والمؤسسات الربحية بنسبة من أرباحهم لتمويل التعليم، والاستفادة من الهبات والعطايا والتبرعات عن طريق التشجيع والتوعية الإعلامية، وحثهم على تمويل المؤسسات التعليمية.

كما أجرى الحربي دراسة (٢٠١٥) :هدفت إلى التعرف على مصادر تمويل الجامعات في المملكة العربية السعودية والوقوف على أبرز التجارب العالمية، وقد نتج عن الدراسة أن مصادر تمويل الجامعات في المملكة متشابهة من حيث الدعم المالي والمخصصات الحكومية من الميزانية، كذلك من حيث رسوم بعض العقود الاستشارية، وبعض البرامج الدراسية والتدريبية من خلال التعليم الموازي، كما أقرت بعض الجامعات خططاً لتنويع مصادر دخلها عن طريق الكراسي البحثية، والأوقاف الجامعية، ومراكز البحث العلمي، مستفيدة من التجارب الرائدة في الجامعات الأمريكية والبريطانية والألمانية.

واقترحت الدراسة بدائل لتمويل الجامعات مثل حاضنات الأعمال، الشراكة مع المؤسسات الأهلية، والتبرعات المالية والتوسع في الكراسي البحثية، وترشيد الإنفاق، والاستثمار الأمثل للموارد الجامعية.

وقد هدفت دراسة أحمد، عماد الدين (٢٠١٥م): إلى التعرف على واقع تمويل التعليم في الجامعات السودانية ومدى توفر الدعم الحكومي واستقرار الحياة الجامعية، والتعرف على صيغ وبدائل تمويل التعليم الجامعي من مصادر الفكر الإسلامي، واقتراح السياسات لحل مشكلة التمويل الحكومي، وإيجاد صيغ وبدائل أخرى للتمويل التعليم الجامعي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التوسع في التعليم العالي ضرورة ملحة وحتمية بسبب التوسع في التعليم بصورة عامة وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم في كافة مراحله، وعدم كفاية التمويل الحكومي للتعليم مع وجود أنظمة مركزية تعيق استقلالية الجامعات مالياً.

وأوصت الدراسة بتبني فكرة الجامعة الاستثمارية أو الربحية المنتجة، وتفعيل دور الأوقاف في الجامعات والاستثمار فيها.

وهدف دراسة أحمد، محمد جاد (٢٠١٦م): إلى التعرف على الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العالي والاستفادة من خبرة وتجارب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في تفعيل المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العالي، والمقارنة بين التجريبتين.

حيث نتج عن الدراسة التشابه في التجريبتين في تمويل التعليم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، باعتبارها أحد الاتجاهات العالمية الحديثة في تمويل التعليم مع وجود التشريعات التي تسهم في تحفيز المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم، وتساهم على زيادتها واستمرارها.

وقد أورد الباحث بعض التوصيات المستفادة من المقارنة بين هذه الدول، منها الاهتمام بالهبات والتبرعات ونشر ثقافة التبرع للتعليم بين أفراد المجتمع، وتفعيل دور الوقف لدعم التعليم، وتقديم بعض الحوافز الضريبية للمستثمرين، ورجال الأعمال لتشجيعهم على دعم وتمويل التعليم، والحرص على بناء العلاقات المتينة مع المتبرعين عن طريق دعوتهم للمشاركة في بعض المناسبات التعليمية، وتسمية بعض قاعات ومباني المؤسسات التعليمية بأسمائهم، وتشجيع الطلاب الخريجين على التبرع ودعم التمويل العالي وإنشاء الصناديق الخاصة بذلك.

كما هدفت دراسة مخلص (٢٠١٧م) : إلى التعرف على واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والتعرف على واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي في إنجلترا وأمريكا والاستفادة من خبرات هذه الدول في المشاركة في كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وقد أظهرت النتائج أن هنالك قصور في إجراءات خفض الكلفة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وكذلك في إجراءات صرف المخصصات الجامعية من الميزانية، كما يوجد قصور في الربط بين الأبحاث العلمية ومتطلبات سوق العمل بسبب ضعف الشراكات بين الجامعات والشركات والمؤسسات الخاصة، مما أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين المخرجات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، على العكس من دول المقارنة إنجلترا وأمريكا، التي اهتمت ببرامج البحث العلمي التي تلبى متطلبات واحتياجات سوق العمل.

وبناء على ذلك قدم الباحث بعض الحلول المقترحة للمشاركة في كلفة التعليم العالي منها المنح وسندات التعليم، والرسوم الدراسية، والتوسع في المشاركة المجتمعية، وإتاحة الفرصة للأسرة لمشاركة في كلفة التعليم العالي.

وقد أوصى الباحث بتوفير برامج مبتكرة لتمويل الجامعات وأوجه الصرف والميزانية، وتنمية الاتجاه نحو استقلالية الجامعات إدارياً ومالياً، والعمل على الحد من الفاقد التعليمي، مع تطبيق المعايير الدولية على الأنظمة التعليمية، واعتبار التعليم استثمار بشري يتحقق عندما تتمكن الأنظمة التعليمية من الوصول إلى أعلى معايير الجودة وتحقيق الأهداف التعليمية بأقل هدر مالي.

وهدفت دراسة المنقاش (٢٠١٧م): إلى التعرف على واقع استثمار القطاع الخاص في البرامج الأكاديمية المتخصصة بالجامعات السعودية، واستعراض خبرات الدول في استثمار القطاع الخاص في التعليم، وبناء نموذج لاستثمار القطاع الخاص في البرامج الأكاديمية المتخصصة في الجامعات السعودية، وقد أوصت الدراسة بضرورة حرص المؤسسات التعليمية على تلبية احتياجات سوق العمل عند اختيار برامجها الأكاديمية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

كما أجرى حسب النبي (٢٠١٧م): دراسة هدفت إلى التعرف على أفضل الممارسات الأوروبية لتمويل المؤسسات التعليمية. وأوصت الدراسة بإيجاد آليات عادلة لتمويل مؤسسات التعليم العام في مصر، والعمل على خصخصة الإدارة المدرسية في مؤسسات التعليم الحكومية التي ينخفض مستوى الأداء التحصيلي لطلابها، واحداث تطوير للتشريعات والقوانين التي تسمح للمؤسسات التعليمية الحكومية بحصولها على تمويل من شركات القطاع الخاص، وعبر الشراكات المجتمعية، وتنظيم عقد الشراكات بين وزارة التعليم والمؤسسات الخاصة لتمويل المؤسسات التعليمية.

وهدفت دراسة الشهري (٢٠١٨م): إلى الكشف عن مواهب الطلاب للاستفادة من قدراتهم وإمكاناتهم كبديل مساند لتمويل المؤسسات التعليمية.

وقد أوصت الدراسة بالاستفادة من قدرات وإمكانات الطلاب الإبداعية والابتكارية وتحويلها إلى منتجات إبداعية عن طريق التعاقد مع شركات خاصة لدعم صناعة المنتجات الإبداعية للطلاب، واستثمارها، وبيعها في المعارض الدولية المفتوحة، والاستفادة من عوائدها، والتوسع في نظام التسريع الطلابي في المؤسسات التعليمية، مما له الأثر في التقليل من كلفة الطالب، وتخفيف الأعباء على البرامج التعليمية، من خلال تجاوز سنة دراسية بكل تكاليفها، بعد تطبيق إجراءات ومعايير نظام التسريع الطلابي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ونقدها وتحليلها ومعرفة أهدافها وأهم نتائجها وتوصياتها ، من الملاحظ أن جميع الدراسات تتشابه مع الدراسة الحالية في أهمية إيجاد صيغ وبدائل جديدة ومبتكرة للإنفاق على التعليم، ومشاركة الكلفة في الخدمات التعليمية بكفاءة وفعالية ، مما يعزز أهمية التشاركية في تمويل ودعم التعليم ويسهم في تطويره وتحسينه وفق معايير الجودة والتميز، وعدم اعتماده على التمويل التقليدي المتمثل في مخصصات الدعم من ميزانية الدولة ، دون وجود جهات وهيئات أخرى تشارك في الإنفاق على التعليم سواء على المستويات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية ، والبحث عن مصادر تمويل جديدة مبتكرة تواكب التحديات والمتغيرات الحديثة التي تواجهها الدول النامية، ومنها الزيادة السكانية، والطلب الاجتماعي الكبير على التعليم، والاتجاهات الحديثة في التعليم ، والعولمة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على صيغ وبدائل تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية ، في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م) وبرنامج التحول الوطني (٢٠٢٠م) من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية بصورة خاصة.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في الإعداد للإطار النظري، وخاصة ما يتعلق بالتجارب العالمية الرائدة في صيغ وبدائل تمويل التعليم.

الفصل الثالث

منهج الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الدراسة الحالية على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات التي تضمنتها الأدبيات والدراسات التي تناولت صيغ وبدائل تمويل التعليم والتجارب العالمية الناجحة في ذلك، وما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات حول موضوع الدراسة.

إجراءات الدراسة:

لتحديد إجراءات الدراسة قام الباحث بمراجعة الأدبيات المتخصصة في مجال صيغ وبدائل الإنفاق على التعليم، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير صيغ وبدائل الإنفاق على التعليم واستحداث بدائل جديدة لم تكن متوفرة في الماضي، والاطلاع على بعض الدراسات التي تضمنت أفضل الصيغ والبدائل لتمويل التعليم.

الفصل الرابع

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

من خلال الاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة، والإطار النظري للدراسة الحالية؛ سيتناول الباحث عرض ومناقشة نتائج الدراسة الحالية على النحو التالي:

إجابة السؤال الرئيس: ما صيغ وبدائل تمويل التعليم الممكنة والمحتملة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من أجل تعزيز التنمية؟

يعتبر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية مازال تقليدي، ويعتمد على المخصصات الحكومية بصورة كبير ، التي تمثل جزء كبير منها رواتب وبدلات العاملين في المؤسسات التعليمية، مما يؤثر على دعم وتطوير البرامج والمشاريع التعليمية الأخرى التي يكون دعمها بشكل محدود، ولا يفي بالتطلعات المرغوبة، ومع وجود رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م) التي تسعى وزارة التعليم في ضوئها إلى ترشيد الإنفاق واعتماد الشفافية والمساءلة والمحاسبية وتقليل الهدر المالي والسعي نحو تجويد التعليم، وتحقيق معايير التميز وفق خطة التحول الوطني المرحلية (٢٠٢٠م) ، التي اشتملت على مبادرات نوعية لتحقيق الرؤية برامج الرؤية ، واعتمدت على ستا وثلاثين برنامجا لتحقيق رؤية المملكة من ضمنها برامج لإيجاد بدائل وصيغ للإنفاق على بعض البرامج التعليمية دون الاعتماد المباشر على المخصصات المالية المقدمة من الدولة فقط.

وفي ضوء ذلك سعت وزارة التعليم إلى تطبيق برامج الخصخصة العامة في بعض مؤسسات التعليم العام وتحويلها إلى مؤسسات أهلية دون الإخلال بجودة التعليم وكفاءته، وكانت التجربة في تحويل بعض المدارس الحكومية إلى مدارس أهلية بشكل جزئي، يتم عند الحاق الطلاب بها دفع مبلغ محدد عن كل طالب وفقا لنظام السندات التعليمية، ولا تزال هذه التجربة في طور البدايات، وفي حال التأكد من نجاحها وفعاليتها في تحمل جزء من نفقات التعليم سوف يتم تعميمها من قبل وزارة التعليم في المستقبل على بقية مدارس التعليم بشكل جزئي إلى أن تحقق أهدافها (وزارة التعليم

٢٠١٧م)، وفيما يخص التعليم الجامعي ظهر نظام التعليم الموازي المدفوع في بعض الجامعات وكان الطلاب يتحملون تكاليف الدراسة مقابل تقديم الخدمات التعليمية في بعض التخصصات المختلفة، ولكنه أوقف مؤقتاً بسبب عدم جودة هذا النوع من البرامج وعدم تحقيقها لأهدافها، وظهرت في الأونة الأخيرة بعض البرامج التعليمية المدفوعة وخصوصاً في بعض برامج الدراسات العليا مثل البرامج التنفيذية كجزء من دعم تمويل التعليم في هذه الجامعات.

وتأكيداً على ذلك أوصت دراسة المناقش (٢٠١٧م) بضرورة استحداث الجامعات لبرامج أكاديمية بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص لكي تلبي احتياجات الطلاب، وتنمي مهارات القرن الواحد والعشرين لديهم، ومن الصيغ والبدايل الحديثة نسبياً في بدائل تمويل التعليم في الجامعات الكراسي البحثية ومراكز البحوث والاستشارات.

إجابة الأسئلة الفرعية:

• إجابة السؤال الفرعي الأول: ما هو مفهوم تمويل التعليم؟

يعد تمويل التعليم الداعم الأساسي للبرامج التعليمية وهو عبارة عن المخصصات المالية التي ترصدها الدولة لمؤسسات التعليم، وتسهم في تحقيق الأهداف التعليمية، وتمثل جزءاً من ميزانية الدولة، وتقع مسؤولية تمويل التعليم بصورة عامة على عاتق الدول بصورة أساسية، ومسؤولية المجتمعات والهيئات والمنظمات والمراكز المختلفة بصورة ثانوية، وهي عبارة عن المخصصات النقدية والعينية المقدمة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف التعليمية لتحقيق للاكتفاء في المؤسسات التعليمية ذاتياً واعتمادها على مداخل خاصة بها دون الاعتماد الكلي على المخصصات من ميزانية الدولة، مع مراعاة الإدارة الرشيدة لهذه المخصصات وتفعيل نظام الشفافية، والرقابة والمحاسبية وصرف هذه المخصصات في مجالاتها (الحربي ، ٢٠١٥م).

• إجابة السؤال الفرعي الثاني: ما واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية؟

يعد التمويل من أهم عناصر المنظومة التعليمية، لما له من دور كبير في توفير المتطلبات والإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الخطط والأهداف التعليمية، وعند دراسة واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية نجد أن نسبة الإنفاق على التعليم بدرجة كبيرة، ويكاد يكون الإنفاق على التعليم في المملكة عن طريق المخصصات المالية التي تحددها الدولة ضمن ميزانيتها للتعليم فقط، دون شراكات تذكر، ونظراً للزيادة السكانية الكبيرة، وارتفاع عدد الأفراد في سن المدرسة، حيث بلغ عدد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة ٦.٤ مليون طالب وطالبة في جميع المراحل التعليمية وفقاً لإحصاءات الهيئة العامة للإحصاء بوزارة التعليم لعام (١٤٣٨/١٤٣٩هـ)، والجدول رقم (١) يوضح الإحصاءات في كافة مراحل التعليم العام والعالي بالتفصيل، والجدول رقم (٢) يوضح إحصاءات الهيئة العامة للإحصاء بوزارة التعليم في قطاعات التعليم العام الحكومي والأهلي والأجنبي، والزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب ضاعفت من كلفة التعليم وارتفاعها، وأدى ذلك إلى زيادة الازدحام الطلابي داخل الفصول الدراسية وأثر على انخفاض كفاءة التعليم وجودته وقلة الإنتاجية، ووجود فجوة بين مستوى تحصيل الطلاب في المرحلة الثانوية، ونتائج اختبارات القدرات العامة، وعدم الموازنة بين المخرجات التعليمية، والوظائف التي يوفرها سوق العمل، بالإضافة

| جدول رقم (١) يوضح عدد الطلاب في كافة مراحل التعليم العام والعالي لعام ١٤٣٨/١٤٣٩ هـ | |
|--|---------|
| المرحلة | العدد |
| الحضانة ورياض الأطفال | 264736 |
| المرحلة الابتدائية | 2409236 |
| المرحلة المتوسطة | 1167933 |
| المرحلة الثانوية | 1192012 |
| المرحلة الجامعية | 1236928 |
| الدراسات العليا | 25759 |
| المجموع | 6412128 |

| جدول رقم (٢) يوضح عدد الطلاب في قطاعات التعليم الحكومي والأهلي والأجنبي لعام ١٤٣٨/١٤٣٩ هـ | |
|---|---------|
| القطاع | العدد |
| الحكومي | 5835501 |
| الأهلي | 556958 |
| الأجنبي | 16124 |
| المجموع | 6408601 |

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بوزارة التعليم للعام ١٤٣٨/١٤٣٩ هـ

إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وتأثير التحديات والتغيرات العالمية والممارسات الحديثة في التعليم، وظهور التقنية الحديثة التي تتطلب مبالغ مالية كبيرة، كل ما تم ذكره سابقاً من المعوقات والمشكلات التي ظهرت في المجال التعليمي ويعد تمويل التعليم جزء من ذلك إذا لم يتم توجيهه واستثماره بصورة مثلى، ولاعتماد التعليم على دعم الدولة فقط مع مشاركة بعض الجهات الأخرى التي تعتبر قليلة مقارنة بالطلب الكبير على التعليم ، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة نجد أن هنالك صعوبة على إنفاق الدولة بمفردها على التعليم دون مشاركة مؤسسات المجتمع الأخرى ، مما يؤثر في جودة التعليم وكفاءته ، ولكن مع وجود رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م) الطموحة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها وتطلعاتها في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق خطط وبرامج التحول الوطني المرحلية (٢٠٢٠م) التي تهدف إلى التقليل من الاعتماد على النفط والتحول لدولة منتجة تستثمر في رأس المال البشري

وتقلل من الهدر في الإنفاق، وتهدف إلى إيجاد بدائل وصيغ مبتكرة للإنفاق على التعليم وعدم الاعتماد على مخصصات الدولة دون البحث عن مصادر أخرى داعمة.

وفي ضوء ذلك بدأت بعض الجهات التعليمية في المملكة العربية السعودية بالبحث عن بدائل ثانوية لتمويل التعليم بدلاً من الاعتماد الكلي على دعم الدولة من أجل تحسين وتطوير البرامج التعليمية، ونستطيع أن نقسم التعليم في المملكة إلى تعليم عام وتعليم جامعي.

أولاً: التعليم العام: نجد أن واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية ما يزال يعتمد بشكل مباشر على الدعم الحكومي مع بعض مصادر التمويل الثانوية مثل الداعمين عن طريق الشراكات المجتمعية ودعم بعض الشركات الخاصة وبعض التجار بشكل فردي وبعض الهيئات والمؤسسات والجمعيات الخيرية.

ثانياً : التعليم العالي: المتمثل في الكليات والجامعات، نجد أنه يعتمد بشكل أساسي على المخصصات المالية من الدولة مع التوجه لإيجاد بدائل ومصادر تمويل ثانوية عن طريق البرامج المدفوعة من قبل الطلاب مقابل أن تقدم الجامعة خدمات تعليمية للطلاب وهو ما يسمى بالتعليم الموازي يقدم لمرحلي البكالوريوس وبعض برامج الدراسات العليا وقد أوقف هذا النوع من البرامج في الفترة الحالية لإعادة هيكلة ودراسته واعادته بشكل يتبنى معايير الجودة، ومن الجهات الداعمة للجامعات مراكز الأبحاث والاستشارات، والكراسي البحثية والعلمية التي بلغ عددها ما يزيد عن ٢٠٠ كرسي بحثي في معظم الجامعات السعودية يتم تمويلها من قبل داعمين ومتبرعين ، ودعم بعض الشركات الخاصة لبعض البرامج التعليمية في الجامعات.

لذلك نستنتج من ما سبق أن واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية يعتمد بشكل كبير على المخصصات الحكومية التي تحددها الدولة لوزارة التعليم وبالتالي يتم توزيعها على مؤسسات التعليم من قبل الوزارة، ولكن الدعم الإضافي غير الحكومي مازال محدود وفي بداياته، ولكن مع متطلبات رؤية المملكة (٢٠٣٠م) التي تحث على إيجاد بدائل جديدة للإنفاق على التعليم سوف يكون المستقبل مختلف، وسوف يتم تهيئة بيئة المؤسسات التعليمية فنيا وإداريا على التخطيط لإيجاد بدائل وصيغ جديدة للإنفاق على التعليم.

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات:

وقد توصلت الدراسة إلى أن تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية مازال تحت مسؤولية الدولة بصورة أساسية، ومشاركة المجتمع والهيئات والمنظمات في حدود ضيقة، الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب ضاعفت من كلفة التعليم وارتفاعها، وأدى إلى زيادة الازدحام الطلابي داخل الفصول الدراسية وأثر على انخفاض كفاءة التعليم وجودته وقلّة الإنتاجية، ووجود فجوة بين مستوى تحصيل الطلاب ونتائج اختبارات القدرات العامة، وعدم المواءمة بين المخرجات التعليمية والوظائف التي يوفرها سوق العمل، بالإضافة إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وتأثير التحديات والتغيرات العالمية والممارسات الحديثة في التعليم، وظهور التقنية الحديثة التي تتطلب مبالغ مالية كبيرة

في ضوء ما تقدم من نتائج الدراسات السابقة، توصل الباحث إلى عدد من المقترحات والتوصيات التي من الممكن أن تسهم في توفير بدائل ومصادر مناسبة لتنويع مصادر تمويل التعليم في المملكة، وهي على النحو التالي:

- إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية، وتطوير أنظمتها الإدارية والمالية وزيادة صلاحيات المسؤولين عنها، بما يسهل الإجراءات التي تساعد على إيجاد مصادر دخل إضافية مبتكرة وغير تقليدية.
- تكثيف البرامج الإعلامية والخطط الموجهة للمجتمع للتعريف بمؤسسات التعليم ودورها في خدمة المجتمع من خلال الاستفادة من قنوات التواصل الاجتماعي المختلفة.
- الاستفادة من المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات الواقعة على الشوارع الرئيسية من حيث استثمار أجزاء منها تجارياً.
- تسمية بعض المؤسسات التعليمية بأسماء الداعمين كنوع من التشجيع لهم ورد الجميل.
- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في إيجاد بدائل لتمويل التعليم وتكييفها مع إمكانيات مؤسسات التعليم في المملكة.
- الاستفادة من قدرات الطلاب الموهوبين وإبداعاتهم والتسويق لمنتجاتهم في المعارض والأسواق الدولية والاستفادة من جزء من المردود المادي كدعم للمؤسسة الراعية للطلاب.
- إنشاء مراكز للشراكات المجتمعية في مؤسسات التعليم وتفعيل الدور المجتمعي تجاه دعم وتمويل البرامج التعليمية.
- إجراء دراسات مستقبلية لمعرفة أثر بدائل التمويل الثانوية ومردودها على تمويل التعليم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أحمد، عماد الدين محمد الحسن. (٢٠١٥). صيغ التمويل الإسلامي ودورها. المجلة العالمية للتسويق الإسلامي. ٤ (٣)، ٩٣-١١٢.

أحمد، محمد جاد. (٢٠١٦). المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإمكانية الاستفادة منها. مجلة التربية المقارنة والدولية. ٢ (٤)، ٤٧٤-٢٦٥.

الجميبي، وفاء. (٢٠١٥). الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم العالي النموذج البريطاني رؤية نظرية. مجلة عالم التربية. ١٦ (٥٢)، ٨٥-١.

بوب، عصام الدين عبد الوهاب محمد. (٢٠١٥م). أثر التسرب المدرسي على التنمية الاقتصادية في ولاية الخرطوم في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١). معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي. ١-٧٧.

حسب النبي، أحمد محمد نبوي. (٢٠١٧). أفضل الممارسات الأوروبية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي المملكة المتحدة دراسة حالة. مجلة العلوم التربوية ٢٥ (٢)، ٤٨٢-٤٤٠.

الحربي، محمد. (٢٠١٥). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود أنموذجاً. مجلة كلية التربية. ٢٦ (١٠٣)، ١٧٢-١٤١.

الحفظي، يحيى. (٢٠٠٤). التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤية مستقبلية. المجلة العلمية. ٣٢-٥٥.

رؤية ٢٠٣٠. (٢٠١٦). برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

زمان، حسام عبد الوهاب. (٢٠١٤). الكوونات التعليمية كبديل تمويلي بمؤسسات التعليم العالي. المجلة التربوية الدولية المتخصصة. ٣ (١)، ٢١٦-٢٠٢.

سيف الدين، أشرف. (٢٠١٥). تمويل التعليم الجامعي في مصر. مجلة كلية التربية. ٥٧، ٥٨٧-٦٠٣.

الشهري، زانة عبد الرحمن. (٢٠١٨). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. ٣، ١٦٤-٢٠٧.

المنقاش، سارة عبد الله. (٢٠١٧). نموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية بالجامعات السعودية من خلال الشراكة من القطاع الخاص. مجلة التربية للبحوث النفسية والاجتماعية. ١٤٧ (١)، ٣٧٢-٤١٧.

مخلص، محمد محمدي محمد. (٢٠١٧). تصور مقترح لمشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي ١٠ (٢١)، ٣٢-٣٠.

وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠. (٢٠١٦م).

وزارة التعليم، (٢٠١٦م): مركز إحصاءات التعليم العام في المملكة العربية السعودية للعام (١٤٣٧-١٤٣٨هـ).

وزارة التعليم، (٢٠١٧م): مركز إحصاءات التعليم العام في المملكة العربية السعودية للعام (١٤٣٨-١٤٣٩هـ).

وزارة التعليم، (٢٠١٨م): مركز إحصاءات التعليم العام في المملكة العربية السعودية للعام (١٤٣٩-١٤٤٠هـ).

وزارة المالية، (٢٠١٨م):

ثانياً: المراجع الأجنبية:

جونسون، بروس. (٢٠١٢). المشاركة في تكلفة التعليم العالي: مصروفات التعليم والمشاركات المالية.

ترجمة: منار صبري. جمعية البحث في التعليم العالي. لندن. المملكة المتحدة.

Charles, D. (2008). A Study of capital financing models at two public four - 48 yea higher education institutions, Ed. University of University.